مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تركيا والتدخل في شمال العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. مها قيس جابر، م.د. فادية عباس هادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7432
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 15:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تركيا والتدخل في شمال العراق بعد عام 2003

م.م مها قيس جابر/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

م.د فادية عباس هادي/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Turkey's intervention in northern Iraq after 2003

Assist Lecturer Maha Qais Jaber/Center for Strategic and International Studies.

Maha.qais@cis.uobaghdad.edu.iq

Dr. Fadia Abbas Fadhal/Center for Strategic and International Studies.

Fadia.hadi@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2024/4/16 تاريخ القبول:2024/6/11 تاريخ النشر:2024/7/30

ملخص البحث:

تمثل المصـالح الاقتصـادية والسـياسـية والأمنية القاعدة التي تقوم عليها العلاقات بين العراق ودول الجوار بشكل عام وتركيا بشكل خاص، فـــــ يرتبط العراق مع تركيا بعلاقات وثيقة, وبذلك فالعراق وتركيا يرتبطون بـــــعلاقات تاريخية وثقافية واقتصـــادية متميزة، لاسـيّما الموقع الجيو- اسـتراتيجي لتركيا الذي يّعد منفذاً مهم للنفط العراقي. وتبدو تركيا اليوم في موقف تجاوزت فيه كونها قوة إقليمية، حيث باتت تســـعى لأن تكون لاعباً عالمياً لديها مطالباتها. فهناك قضـــايا دولية عديدة وضعت تركيا في موقف اللاعب الفعال والمهم.

الكلمات المفتاحية: تركيا- شمال العراق- المصالح- الامن.

Turkey's intervention in northern Iraq after 2003

Assist Lecturer Maha Qais Jaber/Center for Strategic and International Studies.

Dr. Fadia Abbas Fadhal/Center for Strategic and International Studies.

Abstract

Political and security interests are the basis of relations between Iraq and neighboring countries in general and Turkey in particular, Iraq is linked with Turkey by customs, historical, cultural and economic customs, so Turkey is the main outlet of Iraqi oil, which look today, in a situation where the universe has exceeded the power of the universe, where there are many international issues that have put Turkey in the position of the world leader force.

Key words: Turkey-North Iraq-Interests-security

المقدمة

تمثل المصالح الاقتصادية، والسياسية، والأمنية القاعدة التي تقوم عليها العلاقات بين الدول بشكل عام وتركيا بشكل خاص، ويرتبط العراق مع تركيا بعلاقات وثيقة, فالعراق وتركيا يرتبطون العراق بـــــعلاقات تاريخية وثقافية واقتصـــادية متميزة، لاسـيّما الموقع الجيو- اسـتراتيجي لتركيا الذي يّعد منفذاً مهماً للنفط العراقي. ولذلك نجد حرص تركياً على تأمين حدودها وإزالة أي تهديد حقيقي أو محتمل لمصـــالحها في العراق والمنطقة, وجاء التدخل العســـكري في منطقة شـــمال العراق ليوضـــح موقف تركيا من تهديدات حزب العمال الكردستاني التركي.

أهمية الدراســة: تبرز الاهمية في ان تركيا اليوم في موقف تجاوزت فيه كونها قوة إقليمية، تســـعى لأن تكون لاعباً عالمياً لديها مطالباتها. فهناك قضـــايا دولية عديدة

وضعت تركيا في موقف اللاعب الفعال والمهم، كالحرب الأوكرانية وبناء مؤسسات الدولة في الصومال، والنزاعات الداخلية في ليبيا، بالإضافة إلى صراع القوى شرق البحر الأبيض المتوسط. بجانب سياسات تركيا الخارجية تجاه العراق، والتي ستبقى تُشكل ديناميكيات أساسية للسياسة الإقليمية والتركية على حد سواء.

إشـكالية الدراسـة: يبرز واقع السـياسـة الخارجية التركية ،وكيفية تبلورها تجاه العراق، فهم اهم القضايا التي تدفعها الى التدخل في شمال العراق, وما مرت به من تحولات الى جانب العديد من القضـايا الاخرى, وتوضـح تشـكيلة الحكومة الرئاسـية التي اعلنت في 3 حزيران 2023؛ ديمومة السياسـة التركية تجاه العراق؛ وتوظيف الدبلوماسية والتطورات الميدانية بما يحقق مكاسب كبيرة لتركيا. في منطقة جغرافية لا تنقطع فيها الصـــراعات العســـكرية، حيث تدور فيها الحروب بالوكالة، كما أن إجراءات السياسة الخارجية بالتنسيق والاتصال مع الميدان سيعزز موقف تركيا.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول تطور العلاقة بين تركيا والعراق واستعانت ايضاً بالمنهج الوصفي في بيان بعض التطورات المهمة.

فرضية الدراسة: ان المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية هي القاعدة التي تقوم عليها السياسة التركية تجاه دول الجوار بشكل عام والعراق بشكل خاص، إذ يرتبط العراق مع تركيا بعلاقات وثيقة, الا ان بروز النشـــاط العســـكري لحزب العمال الكردسـتاني التركي انطلاقاً من شـمال العراق، شـكل تهديداً جدياً للأمن والمصـالح التركية , الى جانب العديد من القضـــايا الاخرى, التي ادت الى توتر العلاقة بين تركيا والعراق, على الرغم من العديد من مجالات التعاون بين البلدين. وســـوف نتناول الموضوع كالآتي:

اولا: تطور السياسة التركية تجاه العراق

تأتي اهمية التوجهات التركية من عوامل مختلفة, في كونها ذا ابعاد تاريخية متداخلة نتيجة للتقارب الجغرافي والمصالح الاقتصادية والسياسية والامنية. [1] وفي

عام (1927)اعلنت الجمهورية التركية اعترافها بالدولة العراقية التي تأسست عام (1921) بعد عقد معاهدة (الحدود الثلاثية) اتفاقيات حسن الجوار بين العراق وتركيا وبريطانيا التي بموجبهما حصلت تركيا على 10% من عائدات النفط المستخرج من الموصل واقامة علاقات حسن الجوار والتعاون المشترك مع العراق.[2]

واستمرت العلاقات العراقية التركية في التطور رسمياً اكثر من خلال الاتفاقات والمعاهدات التي عقدها الطرفين, وباندلاع الحرب العراقية- الايرانية (1980), التي تزامنت مع وقوع الانقلاب العسكري التركي الثالث, عبرت تركيا عن موقفها على لسان رئيسها انذاك (كنعان افرين) " نحن ناسف للحرب العراقية – الايرانية ونقلق منها, وان تركيا بذلت ولازالت تبذل الجهود لأنهائها بالطرق السلمية" , واصبحت تركيا ممرا جويا للعراق وايران الى اوروبا واحدى ممرات الامدادات الحربية.[3]

وبنهاية الحرب العراقية الايرانية(8-1988), ودخول العراق للكويت عام (1990) بدأت بوادر تغير في سياسة تركيا إذ اعلنت رسمياً رفضها لاحتلال العراق للكويت وطالبته بسحب قواته, وما ان بدأت الحرب حرب الخليج في 16-17\ اب عام 1990, حتى اقدمت الحكومة التركية على سحب اعضاء سفارتها في العراق, ومارست الضغط على اعضاء القنصلية العراقية في تركيا لتقليص اعضائها.

وبعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الامم المتحدة, وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام(1996), تحسنت العلاقات التجارية العراقية التركية, لتكون تركيا من اول واكبر الدول المصدرة للعراق, ولكن نتيجة للضغوط الامريكية وتضيق الخناق والحصار الاقتصادي على العراق الذي ادى الى قلة العملات الاجنبية تضررت

تركيا اقتصاديا, من انخفاض مستويات التبادل التجاري, ومنعها لتدفق النفط العراقي عبر اراضيها نتيجة للضغوط الامريكية عليها.[4]

وبعد وصـــول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام 2002, تطورت العلاقات العراقية التركية اقتصـــاديا وســياســيا, إذ زادت كمية الصـــادرات التركية للعراق, ومن الجانب السياسي اعتمد قادة حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد الابعاد والتفاعل الايجابي, مع دول الجوار التركي ومنها العراق, الذي رحب بالزيارات التي قام بها المسؤولون الاتراك.[5]

وفي عام 2003, قامت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على تركيا لاستخدام القواعد التركية للعمليات العســـكرية الامريكية لضـــرب العراق واســـقاط نظامه واحتلاله, ورفض البرلمان التركي تواجد قوات عســـكرية امريكية في الاراضـــي التركية, وبررت تركيا ذلك بســبب علاقاتها الوثيقة مع العراق والخوف التركي من تقسيم العراق الامر الذي من الممكن ان يؤثر على التوازنات في الشرق الاوسط.[6]

فقبل الاحتلال الامريكي للعراق وبعده ظلت تركيا تعمل بنشاط على طرح نفسها عامل توازن اســـتراتيجي, بمبادراتها لجميع دول الجوار العراقي, ويذكر وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو), ان بلادة كانت المبادر قبل اندلاع الحرب ضـــد العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في 2003/1/23, وفي تلك القمة تم التأكيد على مسألتين: [7]

1- استمرار المبادرة التركية الى ان يتحقق الاستقرار في العراق

2- ان تلك المبادرة كانت خطوة حيوية من داخل المنطقة لمناقشـــة المشـــكلات الخاصة بها, دون توجيه من مؤسسة دولية او تعاون من لاعبين من خارج الاقليم.

وبعد عام 2003 انفتحت تركيا, على العراق اقتصـــادياً واعتمادها على القوة الناعمة, والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال عملية التعليم والتجارة, والزيارة المتبادلة على المستوى السياسي, وعقد مذكرات تفاهم في 7 اب 2007, والتي كان

اولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام وتطوير الية الحوار والتنسيق في القضايا الامنية والاقتصادي.[8]

ثانيا, الرؤية التركية لشمال العراق

تواجه تركيا بيئة مضطربة داخليا ودوليا, فالاضطرابات السياسية والتطورات المقلقة في الاقاليم القريبة كانت ابرز التحديات الخارجية, فقد شهد مطلع القرن الحادي والعشرين متغيرات اثرت في سياسة تركيا الخارجية والامنية, وكنتيجة لذلك, اصبحت مهمة فهم وتقدير دور تركيا الدولي اكثر تعقيدا واصعب بدرجة كبيرة. فالتوجه نحو الشرق والجنوب جعل تركيا تعيد النظر في تحديد سياستها الخارجية والامنية وتفكر مجددا في علاقاتها الدولية.[9]

الا ان الدور التركي في تأييد السياسة الامريكية ادى الى خلاف داخل المؤسسة السياسية التركية وبرز الانقسام واضحا عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق عام 2003. فشكوك تركيا ومخاوفها من مخاطر تدهور الوضع في العراق وجدت تأييداً لها في الاحداث التي جرت هناك منذ عام 1980,ذلك ان جميع الاحداث والصراعات الدولية الجديدة, والحرب داخل العراق لم تؤد سوى الى تقوية الهوية والاستقلال الكرديين, الامر الذي يجعل قيام دولة كردية مستقلة أمرا اكثر احتمالا وقابلية للتحقيق.[10]

كانت الانتخابات العامة التركية في 3 تشرين الثاني(نوفمبر)2002,هي التطور التاريخي الاهم في الساحة السياسية التركية, فقد فاز حزب العدالة والتنمية واستلم السلطة السياسية في البرلمان وشكل الحكومة بمفرده, وكانت اهمية انتصار الحزب في طبيعة التحولات الدستورية والاجتماعية والخارجية الحاسمة, والتي أعادت ترتيب أولويات تركيا, ان لم نقل أعادت تعريف خياراتها, مما شكل انقلاباً على التوازنات الداخلية والتوجهات الخارجية.[11] فقد ارتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على خمسة اسس هي: [12])

1. التوفيق بين الحريات والأمن, فتركيا انموذج بارز في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.
2. محاولة حل المشكلات العالقة مع دول الجوار(تصفير المشكلات),وذلك يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.
3. اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد والمسالك.مما يعني عدم النظر الى اي خيار على انه بديل عن الاخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على انه تناقض.
4. تطوير الاسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية.
5. الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

وجاء التدخل العسكري التركي الواسع في مناطق شمال العراق في عام 2015 ليضع هذه الخطوات موضع التنفيذ. وتأكيد تركيا أن هذه القوات موجودة لتدريب قوات البيشمركة الكردية، بينما اعتبر العراق أن هذا اعتداء صارخ على سيادة العراق من قبل تركيا حيث أشارت بعض المصادر إلى وجود 120-150 جندي تركي مدعومين ب20-25 دبابة وهذا ما اعتبرته عدة جهات سياسية عراقية انتهاك لسيادة العراق على أراضيه وذلك بوجود كل هذه القوات بدون إذن رسمي من الحكومة المركزية في بغداد.ولهذا قدم العراق احتجاجاً رسمياً لمجلس الأمن الدولي احتجاجاً على تواجد القوات المسلحة التركية قرب مدينة الموصل شمال العراق، وقال رئيس الوزراء العراقي وقتذاك حيدر العبادي أن وجود هذه القوات يمثل انتهاك لسيادة العراق على أراضيه من قبل تركيا، بينما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن هذه القوات موجودة منذ زمن وبإتفاق مسبق وأنه لن يقبل سحب القوات التركية من العراق، وبين رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني أن هذه القوات كانت موجودة

وأشار أن الإقليم ليس مسؤول عن وجود هذه القوات وأن الإقليم لا يسمح بانتهاك سيادة العراق على أراضيه من قبل أي دولة.

وشهدت العاصمة العراقية بغداد يوم 12 كانون الثاني(ديسمبر)2015 مظاهرات واحتجاجا واسعا على التدخل التركي في شمال العراق ودعوات إلى المظاهرات من قبل الفصائل الشيعية وزعيم حزب الدعوة نوري المالكي ورئيس كتلة بدر هادي العامري إلى النزول في الشارع فيما اسموه بمظاهرات السيادة احتجاجاً على التدخل التركي في شؤون العراق.[13]

لكن القادة الاتراك لهم رؤية في تحقيق مصالحهم في العالم العربي والشرق الاوسط عامة من خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية معتمدة على الموقع الجيوبولتيكي والعمق التاريخي, ويمكن القول: ان في تركيا سياسة خارجية جديدة يمكن ان تتحول الى مشروع تركي للشرق الاوسط في المراحل اللاحقة.[14]

ثالثاً: اسباب التدخل التركي في شمال العراق

هناك عدة أسباب محورية للتدخل التركي في العراق تبدأ من قضية تأمين الحدود، وقضية الأكراد، وقضية المياه، وقضية التركمان.وكالآتي:

أولاً, قضية تأمين الحدود: تنظر تركيا للعراق نظرة توجس أمني، يتعلق بالتدخل الخارجي، واستثماره لبعض التناقضات والملفات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي التركي ووحدة التراب التركي، إذ تبرز قضية تأمين وضبط الحدود الدولية بين الدولتين، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني المعارض، الذي خاض حرباً انفصالية عن تركيا منذ العام 1984، فضلاً عن أرضية الخصومة بين الطرفين؛ فقد انطلقت هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية انطلاقاً من إقليم كردستان العراق الذي لا يخضع واقعياً للسلطة العراقية المركزية، ممَّا دفع أنقرة دائماً لاجتياز الحدود والقيام بعمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مكافحة

الإرهاب الكردي الذي يتخذ من شـــمال العراق ملاذاً آمناً، فضـــلاً عن عدم إخفاء تركيا أطماعها في الأراضـي العراقية، مثل الموصل، وكركوك، وتلعفر، وسنجار، وصولاً إلى محافظة صلاح الدين، عادَّةً تلك المدن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي يحاول حزب العدالة والتنمية أحياءَها من جديد.[15]

ثانياً, قضـــية الأكراد: وهي أكثر الاســـباب التي تتذرع بها تركيا لتبرير تدخلها العسـكري في شـمال العراق, إذ تعد قضـية حزب العمال الكردسـتاني التركي, من القضـــايا المهمة في السـياســة التركية, وهي احد القضـــايا المشـــتركة والمؤثرة في العلاقات العراقية – التركية, ففي عام 1982عندما عقدت منظمة حزب العمال الكردســـتاني مؤتمرًا في لبنان, وقررت خلاله التمركز في شـــمال العراق بســـبب الضـــغوطات التركية المســـتمرة عليها, والتي قيدت تحركاتها وقدرتها على العمل داخل الأراضـــي التركية أو باقي المناطق الأخرى, وفي الوقت نفســـة اســـتغلت المنظمة ضـعف سيطرة الحكومة العراقية على كل الاراضـي في المناطق الشـمالية بسبب انشغالها بالحرب العراقية الايرانية التي خلفت نوعا من الفراغ الأمني.[16]

وبدأ التموضـع في معسكر(لولان) الواقع داخل الأراضـي العراقية والقريب من المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران، وبهذا التموضـع أصـبحت قضـية حزب العمال الكردسـتاني قضـية مشـتركة بين البلدين، واثارت هذه التطورات قلق تركيا، ودفعتها إلى توقيع اتفاقية مع العراق عام 1983، بهدف تحقيق الأمن على الحدود بين البلدين، وهي الاتفاقية التي ســـمحت للقوات التركية بالدخول مســـافة(10 كيلومترات) ضـــمن الأراضـــي العراقيـة لملاحقـة حزب العمـال الكردســـتـاني التركي.[17]

إذ ترى تركيا ان المتمردين الاكراد يشـــكلون خطراً على أمنها القومي, وبعد تسـعينيات القرن الماضـي، توسـعت المسـافة الى 16 كم، وبعد العام 2003 وصـلت المسافة الى 24كم، ثم وسعت عملياتها لتصل إلى عمق أكثر وصل الى 96كم حتى

جبل قنديل, والذريعة مطاردة حزب العمال الكردستاني الكردي المعارض، كما بادرت الحكومة التركية في عام 2006 الى تأسيس قواعد عسكرية في كردستان العراق متركز معظمها في محافظة دهوك، وتبلغ عشرات القواعد، ولعل أهمها قاعدة بامرني التي تضم 600 جندي، وقاعدة كاني ماسي التي يوجد فيها 400 جندي تركي، بدعوى منع حزب العمال الكردستاني المعارض من دخول الأراضي التركية، وتهديد الأمن القومي التركي، ممَّا جعل القضية الكردية سببا للتدخل العسكري التركي في شمال العراق.[18]

ولم يخفف هذا الاجراء من المخاوف التركية وكذلك العراقية , خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي زاد من ضعف السيطرة المركزية للحكومة العراقية على المناطق الحدودية العراقية – التركية, باعتبارها أرضًا خصبة لتنفيذ أجندات انفصالية قد تسعى إليها أطراف بدعم خارجي.وبتزايد نشاط المعارضة الكردية المسلح داخل الاراضي التركية انطلاقا من قواعدها في شمال العراق. قامت تركيا بين فترة واخرى بضربات جوية ضد مخيمات ومقرات حزب العمال الكردستاني (PPK) التدريبية واللوجستية الموجودة في شمال العراق مثل جبل قنديل وقرية قورتاك وقرية زرجيل وغيرها من المناطق التي يتمركز بها الحزب وينطلق منها في نشاطه المسلح.[19]

ويبدو الاهتمام المشترك العراقي التركي هو الحيلولة دون تنفيذ مخططات التقسيم تلك التي تتبعها تقسيمات أخرى لتنهي كيان دولة العراق, وفي ظل هذه المعطيات ينبغي القول ان توجهات الاستراتيجية التركية ازاء العراق تقتضي الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية تحافظ على الاوضاع القائمة وبخاصة في شمال العراق والحيلولة دون اكتمال مقومات ظهور دولة كردية مستقلة. اذ تسعى الاستراتيجية التركية الى ضمان وحدة الدولة العراقية وتماسكها في اطار الداخل العراقي دون ان تمتد قوة الدولة العراقية الى خارج حدودها، فتسعى تركيا الى أن

لا يتحول العراق الى دولة غارقه في الصراع والفوضى بشكل يهدد الامن القومي التركي من خلال التداعيات التي يمكن ان تترتب اثر استقلال الاكراد وان لا تدخل كركوك تحت هيمنة الاكراد وتصبح جزءا من الاقليم الشمالي خشية أن تتحول ذات يوم بنفطها إلى مصدر دخل للدولة الكردية المستقبلية.[20]

ثالثاً, مشكلة المياه: يمكن اعتبار مشكلة المياه احد اهم اسباب تأزم العلاقات العراقية التركية, ومن عوامل المد والجزر في العلاقات بين البلدين, وبنفس الوقت تتفاعل مع أحداث اخرى أو يفعلها، باعتباره احد مفاصل الأمن القومي العراقي , وتشترك تركيا والعراق وسوريا بقضية المياه وحاولت الاطراف الثلاثة وضع خطة ثابتة للتعامل مع القضية .حيث أنشأت البلدان الثلاثة عام 1980 لجنة فنية ثلاثية مشتركة بغرض بلورة حل توافقي يرضي هم فيما يتعلق بحصص المياه اعتماداً على مواد القانون الدولي ذات الصلة، غير أن الواقع العملي يبدو أبعد ما يكون عن الحل التوافقي ورضى الأطراف إذ ما زالت قضية المياه مدار نزاع وخلاف بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى.[21]

وتشارك تركيا بنحو 50٪ من تدفق نهر دجلة, وقد كان لمشاريع السدود التركية على نهري دجلة والفرات التأثير السلبي على حصة العراق المائية, وعلى جودة المياه الواصلة الية التي ارتفعت نسبة الملوحة فيها خاصة بعد انشاء مشروع جنوب شرق الأناضول(الكاب)الذي شمل 22مشرعاً وسداً على نهر دجلة , وكذلك مشروع سد (اليسو) التركي, الذي بدأت تركيا في بنائه في أب عام 2006 , وهو من اكبر السدود المقامة على نهر دجلة ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ(11,40) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرة السد حوالي 300 كم2.[22] وعندما دشنت تركيا المشروع عام 2017 , انخفضت نسبة المياه الواصلة للعراق الى اقل من نصف حصته المائية, مما حرم المدن والقرى العراقية من احتياجاتها من المياه,

واثر على الزراعة بشكل كبير, وكذلك سوء نوعية المياه الواصلة للعراق, مما شكل ازمة مائية واضحة.

رابعاً, قضيه كركوك والتركمان: انعكس الموقف التركي من قضية كركوك على موقفها من الانتخابات العامة الاولى31كانون الثاني(يناير)2005,ورأت ان نتائج هذه الانتخابات لا تترجم تمثيلا عادلا لمختلف الفئات الدينية, والقومية في العراق, مطالبة بإعادة التوازن الى تلك الانتخابات وخصوصا في كركوك. وقد تميز هذا الموقف باختلافه عن مواقف دول الجوار والمنطقة والعالم حول نتائج هذه الانتخابات.[23]

وتعد قضية التركمان احد محددات السياسة التركية في توجهها نحو تطورات الوضع السياسي في العراق, بعد الاحتلال الامريكي 2003, الامر الذي قاد الى مزيد من تدهور اوضاع العراق وضعف ثقلة الجيو- استراتيجي, واستمر الحال حتى بعد الانسحاب الامريكي, وانشغال القيادات بترتيب الاوضاع الداخلية, التي استمرت فيها الفوضى, خاصة بعد سيطرة (داعش الارهابي او ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية) على المناطق الغربية والموصل في عام 2014.إذ أدرك صانع القرار التركي ان حالة الفوضى في العراق هي أفضل فرصة ممكنة, للمطالبة بحقوق التركمان في كركوك, حيث كانت الحكومات السابقة في تركيا المحرضة الأساسية على إنشاء الجبهة التركمانية العراقية سعياً لإبقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية.[24]

وقد وجدت الجبهة التركمانية العراقية وقادتها ان هذه فرصة لا تعوض في الحصول على إعجاب ودعم الحكومة التركية, واصبح ينظر إليهم في تركيا على أنهم يمثلون أقلية تركية عراقية تستحق العون, ومن جانب اخر نظر الأتراك إلى النزاع في شمال العراق على أنه علاقة غالب ومغلوب بين الأكراد والتركمان. ورغم أن المسألة التركمانية قضية جديدة نسبيا، الا انها اتخذت بعدا هاما في

تنظير السياسة الخارجية التركية,(25) حيث ارتبطت قضيه الدعم التركي للتركمان بالمخزون النفطي في كركوك, وقد اكد ذلك الرئيس التركي السابق (سليمان ديمريل) لرؤساء تحرير الصحف التركية في 2 ايار1995, " ان حدود العراق مع تركيا هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق الوطني".[26]

ولم تخفِ تركيا اطماعها في كركوك والموصل واستغلت وجود الاقلية التركمانية لدعم مطالبهم بالانفصال, الامر الذي رفضته الحكومات العراقية. ورغم هذا التاريخ الحافل بالاختلافات والتوترات، الا ان تجمع البلدين مصالح مشتركة لا يمكن الاستهانة بها على الصعيد الاستراتيجي, ذلك أن حالة الجوار الجغرافي والتنوع العرقي والمذهبي على طرف الحدود بشكل متشابه، والخصوصية التركمانية في العراق، وإقليم كردستان العراق والاكراد, ومشكلة المياه وغيرها من العوامل تجعل ثنائية التأثير والتأثر بين الطرفين حاضرة وبقوة على المدى البعيد. كما أن المصالح المشتركة كثيرة وعميقة، في مقدمتها النفط وأمن الطاقة والمياه والتجارة البرية. إذ وجدت تركيا ان خياراتها في العراق قد ازدادت بعد الانسحاب الامريكي في عام 2011, ولاسيما قدرتها على منع بعض التطورات, التي قد تؤدي الى تهديد وحدة من الحدوث, لذا فهي على قدرة بأن تفرض نفسها على الساحة العراقية, خاصة في ظل السعي الامريكي لان تكون تركيا فاعلة ومؤثرة تجاه العراق.[27]

ولهذا نجد العديد من المشاكل المهمة تواجه السياسة التركية في المنطقة وتحديدا تجاه العراق ,فالمشاكل الحدودية والاثنية والمياه هي الابرز في هذا الصدد, فحكومة حزب العدالة والتنمية لم تدخل اية تغييرات ايجابية ملموسة على استراتيجية تركيا المائية, والقائمة على زيادة حصص المياه بشكل رمزي ومحدود لا يرقى الى حصته القانونية. دون اعادة النظر في تلك الحصص حسبما تقضي المواثيق

والاعراف الدولية التي تنظم استغلال المياه بين الدول المشتركة في انهار دولية كدجلة والفرات.

ثالثاً, مستقبل التدخل التركي في شمال العراق

على الرغم من ان تركيا لم تشارك في التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ،إلا أنها قدمت مساعدات لوجستية وسمحت لطائرات التحالف بالتحليق فوق أراضيها واستعمال بعض القواعد العسكرية كقاعدة انجرليك فضلا عن تواجد القوات التركية على الحدود شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني التركي[28] وفي قضية الحدود والقضية الكردية فإن تركيا ساعية في تنفيذ استراتيجية حماية الأمن القومي وتوسيع وجودها العسكري في شمال العراق، وإثارة اهتمام الأتراك لقضايا، مثل: إدارة كركوك، وحقوق التركمان، كما تحظى تركيا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف دولية فاعلة، لوجودها في العراق، مما يجعل العراق أمام خيارات صعبة، منها يتعلق بالسيادة والوجود العسكري الفعلي التركي على الأرض العراقية، ووجود أحزاب معارضة كردية تركية تتخذ من جبال العراق ملاذاً آمناً؛ تشكل تهديدا للأمن القومي التركي، ممَّا قد يفاقم الوضع بالقدر الذي يدفع الى احتلال تركي كامل لبعض الأراضي العراقية؛ فضلا عن الاثار الاقتصادية على مستوى التجارة البينية بين العراق وتركيا أم على مستوى الاثار على السياحة في شمال العراق، وأهمية ضمانة الأمن والاستقرار في قطاع مهم وحيوي، كما أنٌ عدم حل مشكلة التدخل التركي له تداعياته الكبيرة على العلاقات العراقية التركية، وتلويح العراق بورقة التبادل التجاري وإمكانية قطع وصول المنتجات التركية، وتصدير النفط الخام حيث تستهلك تركيا أكثر من 700-400 ألف برميل نفط, مما قد يفضي إلى استخدام سلاح المياه مقابل البترول لاسيما تصدير النفط الخام من إقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية, ممَّا يجعل تداعيات التدخل العسكري على العراق خطيرة وكبيرة.[29]

وتتطلع تركيا إلى أن تصبح قوة اقتصادية و سياسية رائدة في المنطقة، يكون لها دوراً محورياً، بفضل ما تمتلكه من امكانات اقتصادية وصناعية وفنية, ورغم الازمات التي مر بها الاقتصاد التركي خلال القرن الماضي، الا أنه استطاع عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي من النهوض الاقتصادي، حتى بات الاقتصاد التركي ضمن أكبر (20) اقتصاد في العالم، عن طريق تحقيقه لمعدلات نمو يعتد بها، وارتفاع القدرات التنافسية للسلع التركية في الأسواق العالمية.

في حين يواجه الاقتصاد العراقي، تحديات كثيرة منها، عدم القدرة على تحفيز الاستثمار سواء الداخلي منه أم الخارجي، وضعف شديد في البنى التحتية, والتدهور الشديد في القطاعات الإنتاجية نتيجة الدمار الذي أصابها، و الحرب والاحتلال والتخلف التكنولوجي، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية، وارتفاع نسب البطالة والفقر، ويمكن اختصار تلك المشاكل بعبارة موجزة هي: أن الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية باتت السمة الأساسية للتحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي.[30]

ومع كل ذلك, فهناك حاجة اقتصادية متبادلة, عراقية وتركية تستدعي ارتقاء وتطوير العلاقات الاقتصادية العراقية– التركية، فحاجة تركيا الى تعزيز نموها الاقتصادي يزيد من حاجتها الى النفط والغاز كمصادر رئيسة للطاقة، تدفعها الى السعي لضمان تأمين مصادر الطاقة الاساسية في الصناعة التركية الآن وفي المستقبل، بمقابل هذه الحاجة, هناك وفرة لمصادر الطاقة في العراق واحتياطات نفطية ضخمة يقدر الثابت منها بأكثر من (112) مليار برميل، ان للنفط أهمية كبرى في استراتيجية تركيا حيال العراق، اذ تركز الاستراتيجية التركية على ضمان استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة., كذلك فان العراق يمثل اهمية اقتصادية في الاستراتيجية التركية التي تسعى عبر عدة وسائل الى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات

شـــركاتها في العراق. وتأمين خط انابيب النفط الحالي الممتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، فضـلاً عن مد انابيب الغاز المسـتقبلي، على غرار خط حكومة إقليم كردســتان بمســاعدة تركيا، ممَّا قد يدفع تركيا للســيطرة على الاقليم الغني بالغاز الطبيعي.[31]

ومن جهة اخرى يمثل العراق سـوق اسـتهلاكية كبيرة في ظل تراجع اداء القطاع انتاجي بشقه السلعي، فضلاً عن الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يمكن أن تستحوذ عليها الشـــركات التركية في إعادة أعمار البنية التحتية المدمرة، نتيجة الاحتلال الأمريكي عام (2003), وبذلك اصـــبح العراق من الاســـواق المهمة للمســـتثمرين الاتراك, ودخلت الشـركات والمسـتثمرين الاتراك في مشـاريع وعقود طويلة الاجل مع شـركات عراقية, ليصـل عدد الشـركات التركية في العراق الى 1500 شـركة اغلبها تعمل في قطاع الانشـــاءات والمقاولات, والتي وصـــل عدد المشـــاريع التي نفذتها حتى نهاية 2013 ب824 مشـروعا بقيمة 19,5 مليار دولار, ووصـل حجم التبادل التجاري عام 2013 الى حدود ال12 مليار دولار, وانخفض عام 2015 ليصـل الى 9 مليار دولار.[32] وبين معهد الإحصـاء التركي ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال الســنوات 2015- 2020 حوالي 17,3 مليار دولار. وقال وزير التجارة التركي عمر بولات، إن حجم الصـادرات التركية إلى العراق مرشـح بالوصـــول إلى 15 مليار دولار على المدى القريب. وبلغ حجم التبادل التجاري مع العراق خلال العام 2023، وصل الى ما يقارب 13 مليار دولار. وذكر المعهد ، أن الصـادرات التركية إلى العراق بلغت 12,8 مليار دولار، فيما اسـتوردت تركيا من العراق 1,5 مليار دولار من المواد، خلال العام نفسه.[33]

وخلال زيارته الى العراق كشـــف الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان في 21 نيســـان 2024، عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا إلى 20 مليار دولار، وقال اردوغان: ان" العراق بلد جار وتربطنا به قواســم مشــتركة عديدة"،

مبينا: لدينا إرادة سياسية لدفع علاقات العراق وتركيا إلى الأمام."واضاف ان" المذكرات التي وقعت تمثل نقطة تحول في علاقاتنا مع العراق"، موضحا انه" سيتم توفير التنسيق اللازم لضمان تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع العراق بالكامل."وبين الرئيس التركي انه" تمت المناقشة مع رئيس الوزراء العراقي التعاون في ملفي الأمن ومكافحة الإرهاب"، مؤكدا استعداده لتقديم الدعم إلى الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب."واشار الى ان" حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا ارتفع إلى 20 مليار دولار"، مستدركا بالقول: "مصممون على المشاركة بطريق التنمية لتحقيق التنمية التجارية.

واكد الرئيس التركي: أنشأنا لجنة تركية عراقية لحل مشكلة المياه على أساس علمي وعقلاني، وواصل الرئيس التركي انه" تم البحث بإنشاء لجنة دائمة لمتابعة ملف المياه مع العراق، مؤكدا انه" سيزور أربيل بعد بغداد لبحث العلاقات المشتركة .[34]

وبالتالي هناك حرص تركي على علاقات أكثر من جيدة مع العراق والمحافظة عليها وعدم تدهورها رغم الملفات الخلافية بين الطرفين, فهناك حاجة منفعة متبادلة تسود العلاقات الاقتصادية العراقية التركية, فمقابل حاجة تركيا للموارد الاولية لصناعتها والاسواق لتصريف منتوجاتها, يقابل ذلك حاجة العراق الى السلع والمنتجات التركية, وكذلك يحتاج العراق الى شركات متطورة لإعادة اعمار ما خربته الحروب , وايضا تعتبر تركيا ممر مهم لنقل النفط العراقي الى اوروبا, كل هذه الحاجات والمنافع المتبادلة اثرت في طبيعة العلاقة بين البلدين, , ونجد ان اركان الاستراتيجية التركية تجاه العراق قد تكاملت بأبعادها السياسية والامنية والاقتصادية وبذلك تكون تركيا قد حققت نسبة من الفعل الاستراتيجي الاقتصادي المثمر في احدى اهم دول عمقها الاستراتيجي.

الخاتمة

ان موقف تركيا من العراق سيبقى محكوما بقضيتين الاولى وضع الكرد في شمال العراق, ودعمهم لحزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا, والثانية قضية كركوك. الى جانب ذلك هناك قضايا اخرى ابرزها المياه والتبادل الاقتصادي ,وهي محور تحركات المسؤولين الاتراك في زياراتهم الى العراق. ويعد الاكراد احد الهواجس المركزية لدى النظام التركي وارتباطه بهاجس التفكك. فالوجود الكردي يبرز خطرا واقعيا وفعليا اذ تضم مناطق جنوب شرق تركيا 10-12 مليونا, وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني ان يقضي على وحدة الاراضي التركية ,الى جانب كلفته المادية والبشرية. وتلتقي توجهات ايران والعراق وتركيا وسوريا على رفض قيام دولة كردية مستقلة, واحباط اية اندفاعة انفصالية لأكراد شمال العراق.

هوامش البحث:

1- احمد نوري النعيمي, تركيا وحلف شمال الاطلسي, المطبعة الوطنية, عمان 1981, ص35.

2- احمد نوري النعيمي, العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل, دار زهران للنشر , عمان 2009ص13-15.

3- ابراهيم الداقوقي, صورة الاتراك لدى العرب, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت 2001, ص20.

4- مصطفى اللباد "العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٧) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, القاهرة ٢٠٠٦ ، ص٨٩

5- حامد عبيد حداد, دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط (العراق انموذجا), سلسلة دراسات استراتيجية , مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد, عدد 117, بغداد تشرين الاول 2011, ص27.

6- المصدر نفسه , ص31.

7- كوثر عباس الربيعي, العلاقات الامريكية – التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي, المرصد الدولي, مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد, عدد 18, ايلول 2011, ص9.

8- منى حسين عبيد, العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد, عدد 60, بغداد , كانون الثاني 2015. ص102.
9- أف. ستيفن لارابي و لان أو.ليسر.سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض.ترجمة محمود احمد عزت البياتي.عالم الحكمة العدد21.بيت الحكمة.بغداد.2010.ص31.
10- جراهام فولر. الجمهورية التركية الجديدة.دراسات مترجمة 36.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الاولى.2009.ص141.
11- محمد نور الدين.السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات.في محمد عبد العاطي(محررا).تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.2010.ص136.
12- المصدر نفسه.ص137-138.
13- التدخل التركي في شمال العراق 2015.المصدر:https://ar.wikipedia.org/wiki/
14- احمد البرصان.المشروعان التركي والاوربي. في نظام بركات(محرراً). مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها.مركز دراسات الشرق الاوسط.عمان.الطبعة الاولى.2012.ص467.
15- عدنان عبد الامير الزبيدي. التدخل العسكري التركي والإيراني في شمال العراق الأسباب والتداعيات وخيارات صانع القرار السياسي العراقي. مركز البيان للدراسات والتخطيط.بغداد.2023.ص4.
16- خليل ابراهيم العلاف, فكرة المنطقة الامنية العازلة على الحدود العراقية واثرها على الامن الوطني, اوراق تركية, مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل, 2000, ص7.
17- المصدر نفسه, ص7.
18- عدنان عبد الامير الزبيدي. مصدر سابق.ص4-5.
19- جلال عبد الله معوض, صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت 1998, س164 وص171.
20- حيدر علي حسين, العراق في الاستراتيجية التركية, مجلة دراسات دولية ,عدد60. مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد.ص148.
21- ناجي علي حرج، "المياه في العلاقات العربية – التركية"،:مجموعة مؤلفين في العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012 ,ص 375 – 422.
22- عالم المعرفة, https://www.marefa.org
23- اثير ادريس عبد الزهرة.مستقبل التجربة الدستورية في العراق.دار ومكتبة البصائر.بيروت.الطبعة الاولى.2011.ص117-118.
24- حيدر علي حسين, مصدر سبق ذكرة, ص151.
25- جراهام فولر,مصدر سابق,ص١٤٣.

26- خليل ابراهيم العلاف ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي، أوراق تركية ، جامعة الموصل العدد18, ربيع 2002, ص7.
27- عدنان عبد الامير الزبيدي. مصدر سابق.ص5- 6.
28- حسين عليو يعيشون وجاسم محمد عبد الكريم, العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها- إيران أنموذجا, مجلة مركز دراسات الكوفة, عدد 45, 2017, ص83.
29- عدنان عبد الامير الزبيدي. مصدر سابق.ص6.
30- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، طبعة 10 ،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010 ،ص 145-175.
31- حيدر علي حسين, مصدر سابق.ص149.
32- شيماء معروف فرحان, خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, ص10, uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/98/98_2017/
33- خلال 2023.. 13 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا.الاقتصاد نيوز.المصدر:https://economy-news.net/content.php?id=42816
34- اردوغان: حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا ارتفع إلى 20 مليار دولار.المصدر:وكالة الانباء العراقية.https://www.ina.iq/207349--.html